المركز اللبناني للتنمية والتطوير
Lebanese Center for Development

تقدير موقف

لبنان في ضوء المتغيّرات المحلّية والدوليّة للعام 2018

إعداد: د. عماد الحوت

بيروت في 2018/12/27
وحدة الدراسات والأبحاث

لبنان في ضوء المتغيّرات المحلّية والدوليّة للعام 2018

صاغت الأحزاب الطائفية اللبنانية المتنافسة نظاماً سياسياً قائماً على توازنٍ دقيق أصبحت هي بموجبه أقوى من مؤسسات الدولة، وكرّست مبدأ أن لبنان يقوم على أساس الطوائف، وأن لكل طائفةٍ هواجسها وتعتبر نفسها أقلية بالنسبة لمجموع الآخرين، مما يدفعها للبحث عن غطاء خارجي أو صنع تحالف أقليات لحماية وجودها ومصالحها وتفادي الذوبان.

هذا التوازن المصطنع أدّى الى ضعف الدولة الضامنة للمواطن، فدولة القانون أضعف من دولة الافراد والمصالح الخاصة والإستغلال الطائفي، وتقدّم الولاء للطائفة والزعيم على الولاء للوطن، مما يبقي على حالة التوتر الداخلي مستمرة.

يضاف الى هذا كلّه صعوبات معيشية في ظل الانكماش الاقتصادي نتيجة ارتفاع الدين العام، واقتصاد ريعي غير انتاجي، بالإضافة الى وجود حوالي مليون ونصف نازح سوري.

أولاً: الواقع الديمقراطي العام في البلد ومؤشراته

إن مؤشر الديمقراطية للعام 2017، وهو مؤشر من إعداد وحدة الدراسات الاقتصادية في مجلة "الإيكونوميست" صنّف لبنان في المرتبة 104 عالمياً والثالث على مستوى الدول العربية بمتوسّط نقاط 4.72 / 10 موزعة على الشكل التالي:

الانتخابات والتعددية	أداء الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية	الحريات الإعلامية
3.5	2.57	7.22	5.63	4.71	6

كما قام المؤشر العربي الصادر عن مبادرة الإصلاح العربي – المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، بتحديد نقاط القوة والضعف في الواقع الديمقراطي اللبناني. أهم نقاط الضعف:

1. **على مستوى المؤسسات العامة والمساءلة:**
   - إعاقة المجالس المنتخبة وإعاقة البرلمان من خلال التمديد المتكرر.
   - غياب مساءلة الحكومة نظراً لتمثل الأغلبية الساحقة من الكتل البرلمانيين في الحكومة.
   - خرق الدستور في عدد من التشريعات.
   - تفاقم الفساد في الإدارات العامة وتقاسم الحصص بين القوى السياسية.
   - تراجع فعالية الإدارات العامة في خدماتها.

2. **على مستوى احترام الحقوق والحريات**
   - إساءة معاملة المعتقلين
   - قمع نشاطات الاحتجاج
   - الرقابة على المطبوعات والانترنت
3. **على مستوى سيادة القانون**
   - محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية
   - شعور المواطن بعدم الأمن بسبب المحسوبيات والغطاء الذي تعطيه بعض القوى السياسية لعناصرها.
4. **على مستوى المساواة والعدالة الاجتماعية**
   - ضعف موازنة الصحة والتعليم مقارنة بموازنة الأمن

ويمكن تلخيص الوضع السياسي في لبنان، بالقول أن الجمهورية تعيش مأزقاً من الناحيتين الدستورية والسياسية، فهي لم تتمكن من انتخاب رئيس للجمهورية لمدة سنتين ونصف، وتم التمديد للمجلس النيابي مرتين، وذلك نتيجة للخلافات بين التكتلات السياسية، والتحول الى أسيرة للأزمة السورية والتجاذبات الاقليمية والدولية بالدرجة الثانية. كما عجزت الحكومة عن البت بملفات مرتبطة بالخدمات العامة وتطال المصالح الحيوية للمواطنين كالكهرباء، والنفايات، وغلاء الأسعار...

ثانياً: أهم المتغيرات والتطورات المهمة

1 اجراء الانتخابات النيابية

لقد أسفرت الانتخابات عن فوز "حزب الله" وحلفاؤه بأكثر من 70 مقعداً من أصل 128، في حين خسر الرئيس الحريري أكثر من ثلث أعضاء كتلته[1]. وتوزّعت مقاعد المجلس النيابي على الشكل التالي:

		تيار وطني حر	قوات لبنانية	الكتائب	مردة (فرنجية)	قومي سوري	أرمن طاشناق
الأحزاب المسيحية	كتلة جديدة	22	15	3	5	3	3
	كتلة سابقة	20	8	5	4	2	2

		تيار المستقبل	العزم (ميقاتي)	جماعة اسلامية	مختلف
الأحزاب السنية	كتلة جديدة	21	4	0	13
	كتلة سابقة	36	2	1	

		حزب الله	حركة أمل	التمثيل الدرزي		تقدمي اشتراكي
الأحزاب الشيعية	كتلة جديدة	13	17		كتلة جديدة	9
	كتلة سابقة	13	15		كتلة سابقة	11

[1] جرت الانتخابات النيابية في 2018/5/6 وفق قانون هجين جمع بين النسبية على 15 دائرة والصوت التفضيلي الواحد مما حوّل القانون الى مزيج من القانون الطائفي والمذهبي وقانون الصوت الواحد.

2 أزمة تشكيل الحكومة

لقد مضى على تكليف الرئيس سعد الحريري بتأليف حكومة ما بعد الانتخابات أكثر من سبعة أشهر دون أن تبصر التشكيلة النور[2]. على المستوى الداخلي، تعدّدت المعوقات ما بين صراع الأحجام المسيحي – المسيحي، معركة رئاسة الجمهورية المبكرة ورغبة التيار الوطني الحر بالحصول على أحد عشرة وزير من أصل ثلاثين أي الثلث المعطّل للحكومة، رفض السماح للوزير جنبلاط بالحصول عل قدرة التعطيل الميثاقية من خلال الحصول على الوزراء الدروز الثلاثة، ومحاولة تحجيم سعد الحريري من خلال فرض وزير سني موالٍ لحزب الله والنظام السوري. أما على المستوى الخارجي فالعقبات تمثّلت بحاجة إيران لجعل لبنان ورقة ضاغطة بين يدي العقوبات التي تتعرّض لها، ومحاولة النظام السوري فرض نفسه كلاعب مؤثّر في تشكيل الحكومة اللبنانية بالإضافة الى التوتر المتصاعد بين السعودية وإيران.

3 التراجع الاقتصادي

لقد بدأ التدهور الاقتصادي قبل فترة طويلة من الفراغ الذي نشأ بعد الانتخابات، وهو متجذر في العديد من العوامل التي لا علاقة لها بالوضع السياسي الحالي، ومن بينها انخفاض التحويلات المالية من المغتربين، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وانخفاض الصادرات البرية إلى دول الخليج بسبب الحرب في سوريا، واللجوء السوري، وفشل الحكومة السابقة في تمرير إصلاحات رئيسية.

ثالثاً: التأثير الحالي للعوامل المؤثّرة

ما دامت القوتان الإقليميتان، السعودية وإيران، لم تتوصلا إلى تسوية أو يفرض أحدهما إرادته على الآخر فإن تشكيل الحكومة اللبنانية سيظل عرضة لتجاذباتهما التي ستدفع بحلفائهما إلى مواجهة عدم اليقين الناشئ من هذا الصراع بالإصرار على التحكم في الحكومة لأنها توفر له الغطاء الشرعي لوجوده وقراراته والموارد المالية التي تعوّضه عن تناقص الموارد الخارجية التي كانت تصله من حلفائه.

إلا أن عملية التشاطر الذي تمارسه القوى السياسية على حساب المصلحة العامة ومصلحة المواطن مستمرة، ومن ذلك مثلاً طرح تعديلات في الربع الساعة الأخيرة لتشكيل الحكومة في نسختها الأخيرة لهذا العام، على اربع حقائب هي الإعلام والبيئة والصناعة والزراعة، وخلفيتها الحقيقية الأموال المرصودة في سيدر لصالح بعض القطاعات (البيئة والصناعة).

[2] تم تكليف الرئيس الحريري بتشكيل الحكومة في 2018/5/24 بعد الانتخابات وإجراء استشارات نيابية نال فيها 111 صوتاً من أصل 128.

على المستوى العسكري، لا تزال الثنائية العسكرية بين الجيش اللبناني وحزب الله قائمة منذ حوالى ثلاثين عاماً، تعايشا خلالها تحت شعار المقاومة والدفاع عن لبنان. لكن هذه الثنائية باتت تعاني من تصاعد في هشاشتها مع تطوّرهما واتّساع الدور الأمني الوطني الذي يلعبانه والصلاحيات التي يتمتعان بها في لبنان بعد الانسحاب السوري. وشكّلت حملة "فجر الجرود" التي أطلقها الجيش اللبناني في العام 2017 ضد تنظيم "داعش"، مفاجأة من حيث دقة التنفيذ لمعظم القوى السياسية ومن بينها حزب الله، وعوض أن تعزز هذه العملية نظرة هذه القوى لدور الجيش على مستوى الأمن الوطني، شهدنا أبرام حزب الله اتفاقاً أُحادياً قضى بانسحاب مقاتلي تنظيم "داعش" من لبنان، ونسب لنفسه النجاح الذي حققته القوات المسلحة اللبنانية، وروّج سردية التعاون السرّي بين كوادره والقوات المسلحة اللبنانية وقوات النظام السوري.

على المستوى الاقتصادي، تنعكس الأزمة السياسية اقتصادياً بصور متعددة، إذ يواجه لبنان ركودًا مزمنًا في الاقتصاد؛ وارتفاعًا في البطالة (35%)، ولاسيّما بين صفوف الشباب (60%)[3]؛ وهيمنةً للقطاعات المنخفضة الانتاجيّة؛ وتوسّعًا للفجوة بين الطبقات، وتراجع النموّ الإجمالي للناتج المحلّي الى 1.9%[4]، وزيادة معدّلات الفائدة، واشتداد هشاشة الاقتصاد بسبب ارتفاع الدين العام، والمرتبة 105 من أصل 173 بلد والمرتبة الأخيرة بين البلدان العربية في التنافسية[5].

على الرغم من التأكيدات بأن الحكومة المقبلة ستعالج المشاكل الاقتصادية السيئة التي يعاني منها لبنان، إلا أن المؤشرات الحالية تُظهر احتمال ضئيل للتحسن. فالتدهور متجذر في العديد من العوامل من بينها انخفاض التحويلات المالية من المغتربين[6]، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وانخفاض الصادرات البرية إلى دول الخليج بسبب الحرب في سوريا، وفشل الحكومة السابقة في تمرير إصلاحات رئيسية. وإذا استمرت بيروت في تأخير الإصلاحات، وإذا لم تكن الحكومة الجديدة شاملة جامعة بما فيه الكفاية، فقد يتم حرمانها من الحصول على قروض المساعدة التي تم التعهد بها في "المؤتمر الاقتصادي للتنمية والإصلاح والأعمال" ("سيدر") الذي انعقد برعاية فرنسا في نيسان الماضي.

ولقد نتج عن كل ذلك أن لدى لبنان ثالث أعلى نسبة ديون في العالم (81 مليار دولار، أو 152% من الناتج المحلي الإجمالي)، وتغيير وكالة "موديز" مؤخراً نظرتها المستقبلية للبلاد من "مستقرة" إلى "سلبية".

[3] أرقام البنك الدولي للعام 2018.
[4] تقرير بلومبرغ حزيران 2018.
[5] تقرير التنافسية للعالم العربي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2018.
[6] الحسابات القومية للعام 2017 الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي والتي تشير الى تراجع تحويلات المغتربين من 2.5 مليار دولار في العام 2016 الى 1.2 مليار في العام 2017.

رابعاً: التوجهات الراهنة للأطراف الفاعلة في الواقع اللبناني

لم يعد الإنقسام في لبنان على خلفية 8 و 14 آذار، وإنما أصبحت الإنقسامات السياسية هجينة تتركز على تلاقي أو تعارض المصالح، المشاريع ذات البعد الطائفي والمذهبي، وانعكاس صراع المحاور الإقليمية (المحور الإيراني السوري – المحور الخليجي المصري – التأثير الروسي الأمريكي).

أ. الأطراف الداخلية

1 الثنائي الشيعي

سمحت نتائج انتخابات العام 2018 لحزب الله بتعزيز تكتّله، إذ حصد هو وحلفاؤه ما يزيد عن نصف مقاعد البرلمان. وهو يسعى من خلال هذه النتائج لتكريس أعراف تؤدي الى زيادة النفوذ والتأثير في لبنان. ولكن التكليف الذي منحه الناخبون إلى حزب الله استند إلى أجندته الإقليمية وليس الى انجازاته المحلّية، لذلك سيكون على الحزب أن يوازن بين مطالب أجندته المحلية ومطالبات ناخبيه الاجتماعية والاقتصادية المتنامية، وأجندته الخارجية أي العلاقات الاستراتيجية مع طهران وما يترتّب عليها من أدوار على مستوى المنطقة.

من جهة أخرى، فإن العقوبات الجديدة ستترك أثرها على قدرة طهران على دعم حزب الله ماليًّا ولوجستيًّا على المدى المتوسط والطويل. لذلك، فإن إصرار حزب الله على المزيد من التمثيل في مجلس الوزراء اللبناني ليس مجرد مطلب سياسي؛ إنه أيضًا اقتصادي. فزيادة التمثيل الحكومي لأي حزب سياسي في لبنان يعني المزيد من سبل الوصول إلى موارد الدولة والاستفادة منها.

لذلك يتخذ «حزب الله» مقاربةً مدروسةً للوضع، سامحاً لمعارضيه بتشكيل حكومة يرأسها الحريري، بينما يمنح لحلفائه سيطرة على معظم الوزارات السيادية في لبنان. وقد يساعد ذلك بيروت على تجنب بعض الضغوط الدولية، كما قد يساعد ذلك «حزب الله» على تجنّب اللوم الداخلي إذا أساء إدارة هذه الوزارات.

ولكن هذا التوجّه لا ينطبق على وزارة الصحة التي أصرَّ حزب الله على الحصول عليها، فهي تتحكّم برابع أكبر ميزانية في لبنان. وبينما يتم تخصيص معظم الأموال في الوزارات الثلاث الأولى – الدفاع والتربية والداخلية – إلى الرواتب، تُمنح غالبية الأموال في وزارة الصحة إلى الجمهور مباشرةً، لا سيّما وأن الخدمات الصحية لـ «حزب الله» – خمسة مستشفيات ومئات المستوصفات – بالكاد تستطيع اليوم تلبية احتياجات الجنود الجرحى وعائلاتهم التي قد يصل الى 9000 فرد.

من جهة أخرى، يرغب «حزب الله» بإضعاف الحريري لكي لا يتمكن من العمل ضدهم إذا تم فرض المزيد من العقوبات والضغوط الدولية الأخرى في المستقبل القريب. فبالإضافة إلى ضمان خسارته جزءاً كبيراً من كتلته، سعى الحزب إلى التضييق عليه في حكومته من خلال تعيين شخصيات سنية أخرى راغبة في تنفيذ أجندة الحزب – وخدمة مصالح النظام السوري. كما يستند الحزب في حساباته الى التطبيع الدولي والعربي المتزايد مع النظام السوري الذي سيمهد الطريق أمام استئناف التجارة مع سوريا وإعادة البناء.

2 الأحزاب المسيحية

يستمر التيار الوطني الحر، ورئيسه الوزير جبران باسيل، في معارك متعددة الجبهات. فمن جهة أطلق الوزير باسيل باكراً معركته لرئاسة الجمهورية رغم أنه لا يزال أمام الرئيس الحالي ميشال عون أربع سنوات، ومن جهة أخرى يسعى الى إجراء تعديل دستور الطائف بالممارسة وليس بالنصوص، واستعادة دور رئاسة الجمهورية قبل اتفاق الطائف والذي يهمّش باقي مكوّنات البلد.

إن المؤشرات على هذه التوجهات متعددة منها الإصرار على حصّة كبيرة لرئيس الجمهورية في الحكومة، وامتلاك الثلث المعطل الذي يتحكّم في اجتماعات الحكومة وقراراتها الكبرى.

من جهة أخرى، يستمر الصراع الأحجام بين القوى السياسية المختلفة لا سيما بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، وكان آخر تعبير عنها في طرح تعديل على توزيع الحقائب من بينها طرح التيار الوطني الحر الحصول على حقيبة مارونية إضافية من حصّة القوات اللبنانية مقابل إعطائها وزير كاثوليكي، وما يعنيه ذلك من تغليب موقع التيار الوطني الحر في التمثيل المسيحي.

3 تيار المستقبل

منذ العام 2005، يختار تيار المستقبل أعضاء الحكومة السنّة على أساس كونه أكبر حزب سياسي يتبعه السنّة في لبنان، ولكن نتائج الانتخابات الأخيرة دفعت حزب الله للاستفادة من خسارة تيار المستقبل لثلث كتلته النيابية، وفرض تمثيل النواب السنة من خارج تيار المستقبل، والمحسوبون على النظام السوري، في الحكومة.

وبينما كان الحريري يشعر بأنه أكثر جرأة خلال الصيف الماضي 2018 – بفضل تدخل الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، لتسهيل الأمور مع المملكة العربية السعودية– فإنه يجد نفسه اليوم متشبثًا براعٍ خارجي يواجه تدقيقًا عالميًّا مكثفًا بشأن مقتل الصحافي جمال خاشقجي. ولقد أضعف الضغط الدولي على المملكة العربية السعودية قدرة الحريري على المساومة في لبنان .

من ناحية أخرى، يبدو أن هناك تطوراً في موقف الرئيس الحريري مبنياً على محاولة إقناع أوروبا بالامتناع عن استخدام هباتها كأداة ضغط لتسريع عملية تشكيل الحكومة[7]. فتركيبة الحكومة الحالية مواتية للرئيس الحريري وحلفائه، وإذا وصل المال خلال فترة وجود حكومة تصريف الأعمال، فإن هذا يعطي الحريري المزيد من الموارد التي يمكن أن يستخدمها لتقوية موقعه السياسي في الشارع السني، كما أن دوره كوسيط في هذه الصناديق يزيد من قدرته التفاوضية المحلية مع حزب الله الذي يعاني من ضائقة مالية.

[7] خطاب الرئيس الحريري في لندن في ديسمبر/كانون الأول 2018 حيث قال أنه لا يعتقد أن عدم وجود مجلس وزراء ينبغي أن يشكّل عقبة أمام تلقي المساعدات أو صناديق الاستثمار من الحكومات الأوروبية، معتبراً أن هناك حكومة مؤقتة تقوم بالواجب.

ب. الأطراف الخارجية

1 الولايات المتحدة الأمريكية

في الوقت الحالي، لا تزال واشنطن تتمتع بتأثير من خلال مساعدتها للقوات المسلحة اللبنانية، وقد ساعدت هذه العلاقة على إقناع بيروت برفض الاتفاقيات الأمنية السابقة مع روسيا التي تعمل على ملء الثغرات في أيّ مكان تكون فيه واشنطن غائبة، ومن شبه المؤكد أنها ستفعل ذلك مرة أخرى إذا جفّت المساعدات العسكرية الأمريكية للبنان.

لقد تلقّى الجيش اللبناني مساعدات من الولايات المتحدة تقدّر بأكثر من 1.6 مليار دولار منذ عام 2006. إلّا أنّ بعض المسؤولين أثاروا مخاوف بشأن هذا التمويل في ضوء التقارير التي تشير إلى العلاقة بين «حزب الله» والجيش اللبناني، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى جهاز استخباراته والتأثير على قراراته الأمنية. وبينما يبقى الجيش اللبناني مستقلاً من الناحية المؤسسية، إلّا أنه يتعامل مع «حزب الله» عن طريق المعينين من قبل الحكومة، مما قد يؤدي الى مزيد من التنسيق بين قوتيهما العسكريتين في ظل تعاظم دور الحزب في الحكومة الحالية.

2 روسيا

يسعى بوتين إلى ترسيخ صورته كصانع سلام في لبنان، إلا أنّ لدى «حزب الله» وراعيه الإيراني تحفّظات بشأن أنشطة موسكو داخل لبنان. وعلى الرغم من احتمال فشل مبادراته في لبنان، إلا أن بوتين يبدو أكثر اهتماماً بالحصول على الدور من إيجاد حلول حقيقية لقضية اللاجئين أو المشاكل الملحّة الأخرى. وعلى نطاق أوسع، يأمل بوتين في ملء الثغرات التي قد تنشأ عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة.

ففي كانون الأول 2008، رفض لبنان هبة شملت عشر طائرات مقاتلة كانت ضمن صفقة للتعاون الدفاعي هدفها تعزيز مبيعات الأسلحة الروسية وتوسيع نفوذ موسكو السياسي. وفي أواخر عام 2010، كانت الحكومتان على وشك التوصل إلى اتفاق مماثل، لكن بيروت رفضت ذلك في النهاية أيضاً. وفي شباط 2017، بدأت موسكو العمل على صفقة أسلحة بقيمة مليار دولار دون فوائد لمدة خمسة عشر عاماً، ولكن الصفقة جمّدت بعد ذلك بضغط من الولايات المتحدة. أمّا العرض الجديد الذي تبلغ قيمته 5 ملايين دولار، فلقد أصرّت واشنطن على أنه لا يمكن للقوات المسلحة اللبنانية الحصول على مساعدات روسية وأمريكية في آن واحد، فعمل الرئيس الحريري الى نقل المساعدات الى قوى الأمن الداخلي.

من جانبه، يفضل الحريري دوراً أكبر للروس، وقد زار موسكو عدة مرات في السنوات الأخيرة، فهو وقوى سياسية أخرى يرون الكرملين بمثابة وسيط قادر على توفير قناة غير مباشرة بين النظام السوري وخصومه اللبنانيين.

3 إيران

إن المجموعة الجديدة من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران ولّدت لدى الكثيرين اعتقاداً بأن النظام في طهران قد يتعرّض لإضعافٍ شديد. وتزامنت هذه الإجراءات مع فرض مزيد من العقوبات على حزب الله. قد تكون هذه التطورات سبباً خلف ميل الحزب راهناً ربما إلى استخدام لبنان درعاً، بشرياً واقتصادياً على السواء، لتوجيه رسالة مفادها أنه إذا غرق هو أو غرقت إيران، فسوف يغرق لبنان أيضاً. لكنها قد تكون مغامرة محفوفة بالمخاطر، لأنه في حال أُرغِم الحريري على الاعتذار عن تشكيل الحكومة، فقد يجد حزب الله نفسه محروماً من مخفِّف صدمات مناسب بينه وبين المجتمع الدولي.

ولقد اضطرّت إيران الى تحويل نسبة أكبر من تمويلها للميليشيات الشيعية إلى أنشطة عسكرية، لذلك تم تقليص الدعم المالي لشبكات الخدمات الاجتماعية الخاصة بـ «حزب الله»، مما أدّى إلى تخفيضات كبيرة في الخدمات، بالإضافة الى خشية «حزب الله» من عدم قدرة طهران على تمويل إعادة إعمار البلدات اللبنانية المدمَّرة كما فعلت في أعقاب الحرب التي اندلعت عام 2006.

4 السعودية

بعد أن فشلت محاولات المملكة العربية السعودية السابقة للتصدي لإيران في لبنان من خلال الضغط على الحريري للاستقالة على أمل إثارة غضب شعبي في لبنان ضد التدخل الإيراني، فإن الخيار الآخر الوحيد أمام المملكة العربية السعودية هو الحفاظ على حضورها في لبنان من خلال التأثير المباشر على الحكومة. وإذا سلَّم الحريري بمطالب حزب الله، فإن هذا يترك النفوذ السعودي في لبنان ضعيفًا إلى حد كبير. بالإضافة الى ذلك فإن انعكاسات عملية اغتيال الصحافي جمال خاشقجي تركت آثارها على الأداء السعودي العام وعلى أدائها في لبنان بشكل خاص.

5 النظام السوري

يعتبر المأزق السياسي في لبنان وتعثّر تشكيل الحكومة في الربع الساعة الأخير، مؤشراً على أن النظام السوري يحاول استعادة دورٍ له في لبنان، فقد ردد السوريون على مسامع محاوريهم في بيروت أن الحريري لن يصبح رئيساً للوزراء إذا لم يلتزم بإعادة بناء العلاقات التي كانت قائمة بين لبنان وسوريا.

خامساً: التوقعات المستقبلية

من المرجح حكومياً في نهاية المطاف تشكيل الحكومة اللبنانية حسب موازين القوى الداخلية التي تعكس تقدم حزب الله وحلفائه محليًّا، وبصمات تراجع قوة المملكة العربية السعودية في الشأن اللبناني قياساً على السابق ووصول الرئيس الحريري إلى أضعف حالاته منذ انخراطه في الشأن اللبناني. وبالإضافة إلى صياغة القرارات والتمويل، سيكون للحزب سلطة للتأثير في كيفية تعامل بيروت مع العقوبات الدولية، واستراتيجية الدفاع الوطني، والاتهامات التي تصدر عن "المحكمة الخاصة بلبنان". كما سيسعى إلى تعزيز سياسته المتمثلة في إعادة إنشاء علاقات رسمية بين

لبنان والنظام السوري. ومن المحتمل أن يشمل ذلك ممارسة المزيد من الضغوط على اللاجئين السوريين للعودة إلى ديارهم.

في هذه الحالة، سيأخذ تشكيل الحكومة بالاعتبار حاجة لبنان إلى تفادي العزلة الخارجية والضغوط الدولية والإقليمية التي تتعرض لها إيران وحلفاؤها، ما سيعطي الرئيس الحريري مساحة كافية للحد من خسائره في تشكيل الحكومة وتزيد من قدرته على التحرك بحرية نسبية في الخارج وبما يخفف من قيود الداخل.
بالمقابل، إذا استمرت التعقيدات الإقليمية والدولية ومالت الى التصعيد بدل ترتيب الأوراق، فمن المحتمل أن تخرج أزمة تشكيل الحكومة عن السيطرة وتتحول الى أزمة نظام تنتهي على حساب التوازنات الطائفية التي أرساها اتفاق الطائف الذي يعاني من عملية قضم ممنهجة مع كل استحقاق دستوري بفعل تحكّم موازين القوى باللعبة السياسية.

كما يبدو أنّ الرئيس الحريري يميل بشكلٍ أكبر إلى تقوية تحالفه الجديد مع جبران باسيل من "التيار الوطني الحر". ويعتقد البعض في واشنطن أن هذا التعاون سيثبت فائدته، حيث سيشكّل كتلةً برلمانيةً جديدةً وحركةً سياسيةً قد تتحدى «حزب الله». إلا أن هذا الأمر لا يبدو مرجحاً أيضاً لأن الرئيس عون وغيره من قادة "التيار الوطني الحر" كانوا أوفياء بشكل مستمر لـ «حزب الله» منذ أن استلم سدّة الرئاسة عام 2016. ومن جهة أخرى، فإن تلويح الرئيس الحريري بالمساعدات المتوقعة من السعودية نداءً لحلفاء حزب الله المسيحيين، لعدم أخذ جانب حزب الله بالكامل في المفاوضات على الحكومة، في مقابل الحصول على المساعدات.

على المستوى الاقتصادي، لن يبدأ تطبيق خطة استثمار رأس المال التي قُدّمت في مؤتمر "سيدر" قبل أيلول 2019، وبالتالي فلن يظهر تأثير المحفّزات الاقتصادية المتأتية من القروض بشكل سريع. وفي المقابل يقوم كل من الحريري وحزب الله بتقديم لبنان كمنبر لإعادة الإعمار في سوريا على أساس أن لبنان لديه خبرة طويلة في إعادة الإعمار بعد الحرب. فالجانبان يتطلعان إلى أموال إعادة البناء الغربية باعتبارها شريان الحياة، وهذا يؤدي إلى زيادة المنافسة بينهما على النفوذ في الحكومة. كما يتوقع انطلاق أعمال التنقيب عن النفط والغاز في فبراير 2019 (خطة تحالف توتال الفرنسية وايني الايطالية ونوفاتك الروسية).

وهذا سيسلّط الضوء على مشكلة أعمق بكثير، إذ إنه لا مصلحة لدى العديد من السياسيين البارزين في تطبيق الإصلاحات المطلوبة من مؤتمر سيدر، لأنهم يستفيدون مالياً من الوضع الراهن. على سبيل المثال الكارثة التي يتخبّط بها قطاع الكهرباء، حيث تتمركز دائرة فساد متكاملة، من محسوبيات سياسية في التعيينات داخل مؤسسة كهرباء لبنان المشبعة أساساً، وصفقات عقود بواخر الطاقة، والاستفادة من شبكات المولدات الخاصة في الأحياء، والحصص من الوقود للبواخر والمولدات.

فيما يتعلّق بملف اعادة النازحين السوريين، فإنه مرتبط بالاجراءات الدولية، وسط انقسام لبناني بين انتظار الحل السياسي الشامل في سوريا، واختيار قنوات أخرى لإعادة النازحين، أبرزها العودة الطوعية والمبادرة الروسية (عدد الذين عادوا حتى الآن 87670 فقط).

أما ملف الانفتاح على دمشق، فهو مرتبط بالمقاربات العربية، وتسارع خطوات الانفتاح على النظام السوري وتخريج ذلك بعودته الى جامعة الدول العربية.

يبقى احتمالية أن تستعمل الانتخابات الإسرائيلية في العام 2019، الساحتين اللبنانية والسورية كساحة لتسجيل النقاط الانتخابية الداخلية، وتعاظم المخاوف من أن يجد لبنان نفسه في عين الرسائل الاقليمية المتبادلة مع تكرار استخدام سمائه منصّة للصواريخ الاسرائيلية التي تطلق على أهداف في سوريا.

سادساً: التوصيات

1. إنطلاقاً من كون الجماعة هي في مرحلة انتهاء ولاية تنظيمية وبدء دورة تنظيمية جديدة، من المهم التركيز على تطوير الهياكل والأخذ بأسباب وأدوات القوة والاستنهاض والحضور الجماهيري.
2. استكمال أدوات تحقيق "رؤية وطن" التي أطلقتها الجماعة في مؤتمرها العام الأخير، واعتماد أداء (خطاب وعلاقات ومواقف...) قائم على البرامج وتبني المطالب ومحاربة الفساد وتبني مشروع بناء الدولة.
3. اعتماد سياسة الأبواب المفتوحة وتفعيل العلاقات العامة مع الجميع وفق الظروف والمصلحة، ومرونة الحركة السياسية في ظل التناقضات على الساحة اللبنانية، وتبادل المصالح مع مراعاة المبادئ العامة.
4. العمل على تسويق مشروع تجميع الطائفة في إطار تشاوري جامع، وعدم فتح معارك بينية داخل الطائفة، وإنما تثبيت حضور الجماعة وممارسة سياسة زيادة مواقع وتأثير الجماعة داخل الطائفة حيث أمكن.
5. تبني رفض عودة المارونية السياسية وممارسات ما قبل الطائف، مع إمكانية عقد تعاون مع قوى سياسية مسيحية متعددة تشاركنا الرغبة بالحفاظ على التوازن الذي أرساه اتفاق الطائف مع اعتماد اللامركزية الإدارية (القوات اللبنانية، المردة، الكتائب،...).